الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

11 **شوال** 1441 –03 **يونيو** 2020

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

طالب "الترفيه" بتطبيق لائحة "الذوق العام".. ودراسة لتأسيس مركز للرصد المائي

"الشورى" لـ"الموارد البشرية": عالجوا اختلالات سلالم الرواتب الوظيفية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 11 شوال 1441هـ - 03 يونيو 2020م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2026777

طالب مجلس الشورى، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، بمعالجة الاختلالات الناجمة عن تعدد سلالم الرواتب الوظيفية في الدولة، في ضوء نتائج الدراسة التي سبق أن كُلفت بها وزارة الخدمة المدنية (سابقاً) بالأمر السامي الكريم ذي الرقم 2147 وتاريخ 16 / 1 / 1435هـ، المتعلق بتوحيد سلالم رواتب الموظفين في جميع الوزارات والهيئات العامة والصناديق، مؤكداً ضرورة تقييم الوزارة تجربة اللامركزية في التوظيف على الوظائف الخاضعة لنظام الخدمة المدنية.

ودعا المجلس وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية خلال جلسته العادية الـ42 من أعمال السنة الرابعة للدورة السابعة، أمس (الثلاثاء)، برئاسة رئيس المجلس الشيخ الدكتور عبدالله آل الشيخ، في قراره الذي اتخذه حيال التقرير السنوي لوزارة الخدمة المدنية - سابقاً - للعام المالي 1439 / 1440، إلى التأكيد على الجهات الحكومية لتوضيح معايير التوظيف على الوظائف الخاضعة لنظام الخدمة المدنية، بما في ذلك الاختبارات التحريرية والمقابلة الشخصية وإعلان النتائج بالأسماء والدرجات ومتابعة الوزارة لذلك.

كما طالب المجلس الوزارة بالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، العمل على وضع آليات تسهم في تمكين الكفاءات السعودية من شغل الوظائف والمناصب القيادية في الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية وبخاصة التي تسهم المملكة في ميزانيتها وتمويل نفقاتها.

واطلع المجلس على وجهة نظر لجنة الثقافة والإعلام والسياحة والآثار، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي للهيئة العامة للترفيه للعام المالي 1439 / 1440هـ، في جلسة سابقة، ثم صوت بعد ذلك على توصيات اللجنة بشأن التقرير واتخذ بشأنها قراره اللازم، الذي طالب فيه الهيئة العامة للترفيه بالتنسيق مع الجهات المختصة لتطبيق لائحة المحافظة على الذوق العام والأنظمة ذات الصلة على المخالفين في فعالياتها.

وطالب المجلس في قراره الهيئة بإلزام القطاعات المنفذة للفعاليات والبرامج الترفيهية بتحقيق نسب السعودة وفق الأنظمة المرعية، بما يسهم في توفير فرص وظيفية أعلى للمواطنين، وبما ينمي المحتوى المحلي كماً وكيفاً، والاستفادة من المؤسسات التدريبية والمراكز المتخصصة، لتطوير قدرات موظفيها معرفياً ومهنياً في مجال صناعة الترفيه.

من جانب آخر، طالب مجلس الشورى هيئة تنمية الصادرات السعودية بالعمل على دعم البحث والتطوير لإضافة قيمة للمنتجات المحلية وتعزيز قدراتها على المنافسة الخارجية، بعد أن اطلع على وجهة نظر لجنة الاقتصاد والطاقة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لهيئة تنمية الصادرات السعودية للعام المالي 1439 / 1440هـ في جلسة سابقة.

ودعا المجلس في قراره الهيئة إلى زيادة منح الحوافز والدعم للمصدرين، وإشراكهم في الأنشطة التي تقوم بها الهيئة من ورش عمل، وتقييم ذاتي لجاهزية التصدير، وتواصل مع المستفيدين، ومعارض دولية، وتسويق للسلع المحلية، وكذلك التعاون مع الجهات ذات العلاقة إلى العمل على رفع مستوى الخدمات التي تُقدم للمصدرين، وتحسين كفاءة بيئة التصدير، لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030.

وطالب المجلس في قرار آخر اتخذه خلال الجلسة وزارة البيئة والمياه والزراعة بدراسة تأسيس مركز وطني للبيانات والرصد المائي، والانتهاء من إعداد الإستراتيجية الزراعية ورفعها للمقام السامي خلال 3 أشهر.
واتخذ المجلس قراره بعد أن اطلع على وجهة نظر لجنة المياه والزراعة والبيئة بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه التقرير السنوي لوزارة البيئة والمياه والزراعة للعام المالي 1439 / 1440هـ.
ووافق المجلس في قراره بأن تقوم الوزارة بإصدار خريطة مائية (أطلس للمياه) للمملكة في ضوء نتائج الدراسات المائية التي نفذتها، ودراسة أسباب عدم نمو قطاع إنتاج الدجاج اللاحم ووصوله إلى مستهدفات برنامج التحول الوطني 2020، مطالباً الوزارة بوضع برنامج زمني يضمن سرعة تحول قطاع تربية الماشية من التغذية المعتمدة على الشعير بمفرده إلى التغذية بالأعلاف المركزة تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء رقم (69) وتاريخ 9 / 3 / 1429هـ.
وأكد المجلس على الوزارة بتبني مبادرة إعادة تشجير أشجار المانجروف على سواحل البحر الأحمر والخليج العربي.
ودعا المجلس في قراره الوزارة إلى دراسة إيجاد مصادر مياه محلية بديلة لكل منطقة أو محافظة أو مدينة تعتمد على مياه التحلية، وتهيئة مختلف التكوينات الجوفية، ومصادر المياه السطحية لتكون بمثابة خزانات إستراتيجية مائية بديلة عن مياه التحلية عند الحاجة، وهي توصية إضافية تقدم بها عضوا المجلس الدكتور عبدالله الحربي والدكتور أحمد الزيلعي.
وكان مجلس الشورى قد وافق في مستهل الجلسة على إحلال اسم «الديوان العام للمحاسبة» محل اسم «ديوان المراقبة العامة» أينما ورد في نظام ديوان المراقبة العامة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/9) وتاريخ 11 / 2 / 1391هـ، وغيره من الأنظمة والتنظيمات والمراسيم والأوامر والقرارات واللوائح والتعليمات، بعد أن استمع إلى تقرير لجنة حقوق الإنسان والهيئات الرقابية بشأن الموضوع.
كما وافق المجلس على مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال مكافحة جرائم الاتجار بالأشخاص بين هيئة حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الموقع في بمدينة الرياض بتاريخ 1 / 6 / 1441هـ، الموافق 26 / 1 / 2020.

العواد: تنظيم المملكة لمؤتمر المانحين لليمن 2020 يعكس دورها الريادي والإنساني

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 11 شوال 1441هـ - 03 يونيو 2020م
http://www.alriyadh.com/1824329

أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور عواد بن صالح العواد، أن تنظيم المملكة لمؤتمر المانحين لليمن 2020 بالشراكة مع الأمم المتحدة يعكس الدور الريادي والإنساني الذي تقوم به المملكة من أجل الإنسان.
وأبان العواد في تغريدة عبر حسابه في تويتر أن تنظيم المؤتمر يؤكد نهج الدولة في توفير المساعدات الإنسانية والتنموية للدول المحتاجة، والوقوف المستمر مع اليمن وشعبه الشقيق.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

تأييد توصية لدراسة إيجاد مصادر مياه محلية بديلة لكل منطقة لمواجهة الطوارئ

قرار شوريّ لمعالجة اختلالات سلالم الرواتب الوظيفية وتقييم المركزية

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 11 شوال 1441هـ - 03 يونيو 2020م
http://www.alriyadh.com/1824351

أقر مجلس الشورى أمس التوصيات التي انفردت بها "الرياض" في وقت سابق، وطالب وزارة الموارد البشرية بمعالجة الاختلالات الناجمة عن تعدد سلالم الرواتب الوظيفية في الدولة على ضوء نتائج الدراسة التي سبق أن كلفت بها وزارة الخدمة المدنية (سابقاً) بالأمر السامي الكريم المتعلق بتوحيد سلالم رواتب الموظفين في جميع الوزارات والهيئات العامة والصناديق، ودعا الوزارة إلى التأكيد على الجهات الحكومية لتوضيح معايير التوظيف - على الوظائف الخاضعة لنظام الخدمة المدنية - بما في ذلك الاختبارات التحريرية والمقابلة الشخصية وإعلان النتائج بالأسماء والدرجات ومتابعة الوزارة لذلك، كما طالبها بتقييم تجربة اللامركزية في التوظيف على الوظائف الخاضعة لنظام الخدمة المدنية، وحثها وبالتعاون مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، على وضع آليات تسهم في تمكين الكفاءات السعودية من شغل الوظائف والمناصب القيادية في الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية وبخاصة التي تسهم المملكة في ميزانيتها وتمويل نفقاتها.

دعوة لوضع آليات تمكن الكفاءات السعودية من شغل المناصب القيادية في الهيئات الدولية

وطالب مجلس الشورى بعد عرض رئيس لجنة البيئة سعود الرويلي توصياتها وردها على ملحوظات الأعضاء، وزارة البيئة والمياه والزراعة بالانتهاء من إعداد الاستراتيجية الزراعية ورفعها للمقام السامي خلال ثلاثة أشهر، ودراسة تأسيس مركز وطني للبيانات والرصد المائي، وإصدار خارطة مائية (أطلس للمياه) للمملكة في ضوء نتائج الدراسات المائية التي نفذتها، إضافة إلى دراسة أسباب عدم نمو قطاع إنتاج الدجاج اللاحم ووصوله إلى مستهدفات برنامج التحول الوطني، وطالب المجلس الوزارة بوضع برنامج زمني يضمن سرعة تحول قطاع تربية الماشية من التغذية المعتمدة على الشعير بمفرده إلى التغذية بالأعلاف المركزة تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في 9 ربيع الأول العام 1429.

وأيَّد المجلس توصية لعضويه أحمد الزيلعي وعبدالله الحربي، وطالب بدراسة إيجاد مصادر مياه محلية بديلة لكل منطقة أو محافظة أو مدينة تعتمد على مياه التحلية، وتهيئة مختلف التكوينات الجوفية ومصادر المياه السطحية لتكون بمثابة خزانات استراتيجية مائية بديلة عن مياه التحلية عند الحاجة، وقد برر مقدما التوصية بأن محطات تحلية المياه - مثلها مثل أي منشأة صناعية - معرضة للتوقف المفاجئ الجزئي أو الكلي، نتيجة للأعطال الطارئة أو لنشوب حريق أو حدوث تلوث بحري في منطقة المحطة أو تعرضها لأعمال التخريب من الجماعات الإرهابية أو الهجوم العسكري من جهة معادية، وإعادة المحطة لكامل طاقتها الإنتاجية قد يستغرق أياماً أو أسابيع أو أشهراً، وبالتالي لا بد من وجود بديل استراتيجي للمياه يغذي المدن الرئيسة بالمياه لحين استعادة تشغيل المحطات المتضررة، كما أن بعض دول الخليج على سبيل المثال تضخ الفائض من إنتاج محطات التحلية إلى باطن الأرض في مواقع مدروسة هندسية وجيولوجية لتكوين مخزون استراتيجي يلجأ إليه وقت الحاجة.

نظام جديد للضمان لتقديم الدعم والحماية الاجتماعية للمستفيدين وتحويلهم لمنتجين

الشورى يطالب بحوافز ودعم للمصدرين وإلزام قطاعات الترفيه بالسعودة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 11 شوال 1441هـ - 03 يونيو 2020م
http://www.alriyadh.com/1824352

طالب مجلس الشورى هيئة تنمية الصادرات وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة إلى العمل على رفع مستوى الخدمات التي تُقدم للمصدرين، وتحسين كفاءة بيئة التصدير لتحقيق أهداف رؤية المملكة، وزيادة منح الحوافز والدعم للمصدرين، وإشراكهم في الأنشطة التي تقوم بها الهيئة من ورش عمل، وتقييم ذاتي لجاهزية التصدير، وتواصل مع المستفيدين ومعارض دولية وتسويق للسلع المحلية، كما دعا المجلس الهيئة إلى دعم البحث والتطوير، لإضافة قيمة للمنتجات المحلية وتعزيز قدراتها على المنافسة الخارجية. وفي قرارات جلسة أمس الثلاثاء التي عقدت برئاسة عبدالله آل الشيخ أكد الشورى على الهيئة العامة للترفيه إلزام القطاعات المنفذة للفعاليات والبرامج الترفيهية بتحقيق نسب السعودة وفق الأنظمة المرعية، وذلك بما يسهم في توفير فرص وظيفية أعلى للمواطنين، وبما ينمي المحتوى المحلي كماً وكيفاً، وطالبها بالتنسيق مع الجهات المختصة لتطبيق لائحة المحافظة على الذوق العام والأنظمة ذات الصلة على المخالفين في فعالياتها، وحثها على الاستفادة من المؤسسات التدريبية والمراكز المتخصصة، لتطوير قدرات موظفيها معرفياً ومهنياً في مجال صناعة الترفيه. وناقش أعضاء المجلس مشروع تعديل نظام الضمان الاجتماعي الذي عرض تقريره عبدالله البلوي رئيس الشؤون الاجتماعية والأسرة والشباب، وأكد اهتمام الدولة بهذا النظام باعتباره ركيزة أساسية من ركائز منظومة الحماية الاجتماعية وتقديم يد العون والمساعدة إلى الفئات المحتاجة في المجتمع من خلال وضع الآليات التي تضمن وصول المعاش إلى المستحقين بطريقة تتسم بالكفاءة والعدالة، وضمان حد أدنى من الدخل يلبي الاحتياجات الأساسية لكل مستفيد وتقديم الدعم والحماية الاجتماعية للمستفيدين وتحويل شريحة من المستفيدين من متلقين للمساعدة إلى منتجين تحقيقا لرؤية المملكة. ووافق الشورى على إحلال اسم "الديوان العام للمحاسبة" محل اسم "ديوان المراقبة العامة" أينما ورد في نظام ديوان المراقبة العامة وغيره من الأنظمة والتنظيمات والمراسيم والأوامر والقرارات واللوائح والتعليمات.

هيئة الرقابة ومكافحة الفساد تتابع التقيد بإجراءات الوقاية من كورونا في القطاع الحكومي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 20 رمضان 1441هـ - 13 مايو 2020م
http://www.alriyadh.com/1820927
http://www.alriyadh.com/1824359

تعتزم هيئة الرقابة ومكافحة الفساد القيام بجولات رقابية على الجهات الحكومية في مناطق المملكة كافة، وذلك بالتنسيق مع وزارة الصحة للتأكد من تطبيق الإجراءات والبروتوكولات الوقائية للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19).
وبينت الهيئة أن هذه الخطوة تأتي للتأكد من ضمان عودة العاملين في القطاع الحكومي لممارسة أعمالهم مكتبيًا في بيئة عمل آمنة، ومساندةً لجهود الدولة المباركة بقطاعاتها كافة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، وفق الإجراءات الوقائية والتدابير الاحترازية المعلنة من وزارة الصحة، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والجهات الإشرافية، وتجهيز مقراتها بما يتناسب مع الضوابط والتعليمات الصادرة بهذا الشأن.
وتأمل الهيئة من الجميع التقيد بتعليمات الجهات المختصة واتباع الإجراءات الاحترازية، بما يحقق تطلّعات القيادة الرشيدة التي وضعت صحة الإنسان أولاً، وجعلته في مقدمة أولوياتها.
كما تدعو الجميع إلى المبادرة للإبلاغ عبر قنواتها المتاحة عن أي ممارسات فساد مالي أو إداري لمنع تقويض الجهود القائمة في احتواء جائحة فيروس كورونا المستجد أو الإضرار بالمال العام بأي صورة كانت.

دعم مالي للموظفين يحفزهم على العمل الحر من خلال برنامج "نفاذ".. بنك التنمية الاجتماعية:

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 20 رمضان 1441هـ - 13 مايو 2020م
https://www.al-madina.com/article/687502

سعيد الزهراني - الطائف
قرر بنك التنمية الاجتماعية العمل على مشروع جديد لتشجيع العمل الحر للمواطنين القادرين على العمل ولم يجدوا فرصة وظيفية أو الراغبين في زيادة مدخولاتهم الشهرية ولديهم حرفة أو مهارة متخصصة، حيث يتيح لهم هذا المنتج الاستفادة من تمويل ميسر يمكّنهم من ممارسة الأعمال الحرة لحسابهم الشخصي من خلال البرنامج الجديد»نفاذ.«
وسيتم من خلال هذا البرنامج السماح للموظفين في القطاعات الحكومية أو الخاصة بالاستفادة من هذا البرنامج وفق الضوابط إسهاما من البنك في تحسين وضع بعض الفئات ماليا، ورفع جودة حياة المواطن السعودي، والمساهمة في تحقيق مستهدفات العمل المرن، وزيادة مشاركة المواطنين في الأعمال المهنية والتخصصية بشكل كبير.
ويأتي البرنامج في إطار العمل على الحصول على وثيقة العمل الحر التي أطلقتها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، مما سيسهم في ممارسة الكثير من المواطنين والمواطنات لمهاراتهم المختلفة والمتنوعة، ودعم هذه الفئة من

العاملين لحساب أنفسهم وكذلك نشر ثقافة العمل الحر والتحفيز لها والتحول من التمويل لأغراض استهلاكية إلى تمويل تنموي، حيث يشكل التمويل التنموي للعمل الحر لاعباً رئيساً في تعزيز كفاءة وفعالية الراغبين بخوض العمل الحر ورفع إنتاجيتهم ومهاراتهم وخبراتهم في أعمال ملائمة ومستقرة ومنتجة.

أهداف البرنامج

- تحفيز ممارسة العمل الحر تحسين وضع فئة الشمول المالي للأفراد.
- رفع جودة حياة المواطن السعودي.
- دخل إضافي لذوي الدخل المحدود.
- الحد من الائتمان غير الرسمي.
- خفض نسبة البطالة.

الفئات المستهدفة

- الموظفون براتب 10 آلاف وأقل لمسار الخدمات التخصصية.
- الموظفون براتب 5 آلاف ريال وأقل لمسار النقل التشاركي.
- العاطلون عن العمل وبدون راتب.
- غير المخدومين عبر قنوات التمويل التقليدية.

الاشتراطات

- أن يكون طالب التمويل سعودي/ـة الجنسية.
- أن لا يقل العمر عن 18 عاماً ولا يزيد على 60 عاماً.
- ألا يكون طالب التمويل مديناً لبنك التنمية الاجتماعية بتمويل آخر.
- الحصول على وثيقة العمل الحر ألا يتجاوز مبلغ التعثر المالي في السجل الائتماني عن 30 ألف ريال.
- مدة التمويل لا تتجاوز 5 سنوات.
- أن يقدم طالب التمويل ضمانات مقبولة
- الالتزام بالشروط والأحكام للمنتج وسداد الرسوم الإدارية.
- التأمين على المركبة إذا كان العمل الحر الممول في توجيه المركبات.
- رسوم رمزية تحسم من قيمة التمويل قبل صرفه للعميل
- يوجد دعم للرسوم لفئات الضمانيين والعاطلين والمعاقين
- حسم من جهة عمل حكومية أو كفيل غارم كضمان

نوع التمويل

- النقدي: لا تتجاوز قيمة التمويل 60 ألف ريال حسب الملاءة المالية
- العيني: لا تتجاوز قيمة التمويل 150 ألف ريال

وثيقة العمل الحر

- تُمنح لممارسة العمل الحر من قبل وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية عن طريق بوابة العمل الحر
- ممارس العمل الحر أي شخص يمتلك مهارة / معرفة في مجال محدد
- توثيق الهوية في أبشر ورقم الجوال، وبعد ذلك يتم اختيار إحدى المهن المتوفرة على البوابة وإرفاق متطلبات ممارسة المهنة لإصدار الوثيقة.

معلومات عامة

- ستكون السيارة باسم البنك ويلتزم العميل بالتأمين على المركبة طوال مدة التمويل
- في حالة عدم السداد:سيتم استكمال إجراءات وآلية تصعيد الجهود التحصيلية المعتمدة بالبنك قبل التسجيل كمتعثر
- العاطلون: ليس لديهم وظيفة
- غير المخدومين: ليس لديهم تعامل مالي مع البنوك التجارية
- التمويل العيني: تمويل سيارة للراغبين بالعمل في النقل التشاركي مجال توجيه المركبات.

- الدخل للمتقدم: الراتب الشهري للموظف شامل البدلات بدون بدل غلاء المعيشة.
- المنتج متاح لموظفي القطاعات الحكومية والخاصة حسب الشروط والدخل الموضح في اللائحة
- العمل الحر مستقل عن القروض الاجتماعية، والهدف منه التحول من التمويل لأغراض استهلاكية إلى تمويل تنموي
- الأنشطة المحددة لهذا المنتج
- الأنشطة المدرجة في منصة العمل الحر على بوابة وزارة الموارد البشرية الإلكترونية وتم تحديدها كالتالي:

1. الخدمات التخصصية (مرخصة(
2. الخدمات والصيانة
3. التجارة الإلكترونية
4. الاقتصاد التشاركي (مرخصة(
5. التنمية الريفية
6. الحرف اليدوية
7. المهن العقارية

الداخلية: 3 تعديلات على لائحة الحد من التجمعات

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 11 شوال 1441هـ - 03 يونيو 2020م
https://www.al-madina.com/article/687100

واس - الرياض

A A

صرح مصدر مسؤول في وزارة الداخلية، بأنه إلحاقًا لما سبق إعلانه بتاريخ 14 رمضان 1441هـ بشأن اعتماد لائحة الحد من التجمعات التي تسهم في تفشي ونقل فيروس كورونا المستجد ومشفوعها جدول تصنيف المخالفات، فقد تم تعديل اللائحة وتحديث جدول التصنيف ليشمل عددًا آخر من المخالفات للإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية، والعقوبات المقررة لها، وفق الآتي:

أولًا: تعديل الحد الأقصى المسموح به في التجمعات العائلية وغير العائلية داخل المنازل أو الاستراحات أو المزارع أو في المناسبات الاجتماعية كالعزاء والحفلات ونحوها ليصبح خمسين شخصًا.

ثانيًا: تحديد عقوبة عدم التزام منشآت القطاع الخاص بالإجراءات الاحترازية والتدابير (البروتوكولات) الوقائية المعلنة بتاريخ 6 شوال 1441هـ بمبلغ (10.000) ريال، ويشمل ذلك إدخال غير الملتزمين بالكمامة الطبية أو القماشية أو ما يغطي الأنف والفم؛ وتأمين المطهرات والمعقمات في الأماكن المخصصة لها؛ وقياس درجة الحرارة للموظفين والعملاء عند مداخل المولات والمراكز التجارية؛ وتطهير العربات وسلال التسوق بعد كل استخدام؛ وتطهير المرافق والأسطح وإغلاق أماكن ألعاب الأطفال وأماكن قياس الملابس ونحوها؛ وذلك وفق الحالات المنصوص عليها في تلك الإجراءات والتدابير (البروتوكولات) الوقائية، وتضاعف العقوبة في حال التكرار على النحو الموضح في جدول مخالفات الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية.

ثالثا: تحديد عقوبة تعمد مخالفة الإجراءات الاحترازية والتدابير (البروتوكولات) الوقائية المعلنة بتاريخ 6 شوال 1441هـ بـ (1000) ريال، ويشمل ذلك عدم استخدام الكمامات الطبية أو القماشية أو ما يغطي الأنف والفم، أو عدم

الالتزام بمسافات التباعد الاجتماعي؛ ورفض قياس درجة الحرارة عند دخول القطاعين العام أو الخاص؛ وعدم الالتزام بالإجراءات المعتمدة عند ارتفاع درجة الحرارة عن 38 درجة مئوية، وذلك في الحالات المنصوص عليها في تلك الإجراءات والتدابير (البروتوكولات)، وتضاعف العقوبة في حال التكرار.

وبين المصدر أن العقوبات تهدف إلى فرض التباعد الاجتماعي وتنظيم التجمعات البشرية التي تكون سببًا مباشرًا لتفشي فيروس كورونا المستجد، بما يضمن الحيلولة دون تفشي الفيروس، وفقد السيطرة عليه واحتوائه، مؤكدًا أهمية تقيد جميع الأفراد والكيانات، بالتعليمات المعتمدة المتصلة باشتراطات السلامة الصحيّة وقواعد التباعد الاجتماعي ومنع التجمعات بجميع صورها وأشكالها وأماكن حدوثها.

بمؤتمر المانحين.. السعودية تعلن تبرعها بنصف مليار دولار دعماً لليمن

لدعم خطة الاستجابة الإنسانية لهذا العام وخطة مواجهة وباء كوفيد 19

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 11 شوال 1441هـ - 03 يونيو 2020م
https://sabq.org/4tCPj3

كشفت المملكة العربية السعودية عن التزامها بتقديم مبلغ 500 مليون دولار أميركي لدعم خطة الاستجابة الإنسانية لليمن لهذا العام، وخطة مواجهة وباء كوفيد 19، على أن يُخصص منها 300 مليون دولار من خلال وكالات ومنظمات الأمم المتحدة وفق آليات مركز الملك سلمان للإغاثة.

جاء ذلك خلال أعمال مؤتمر المانحين الافتراضي لليمن 2020، الذي تنظمه المملكة بالشراكة مع الأمم المتحدة حيث أكد رئيس مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية الدكتور عبد الله بن عبد العزيز الربيعة أن بقية المنحة البالغة 200 مليون دولار تُنفذ من خلال المركز بالتنسيق مع المنظمات الوطنية والمحلية والدولية.

وأضاف الدكتور الربيعة أنه تم اعتماد مبلغ 30 مليون دولار للمرحلة الثالثة من مشروع "مسام" لتطهير اليمن من الألغام، ليكون ما تم صرفه على جميع المراحل الثلاث للمشروع مبلغاً وقدره 100 مليون دولار.

وأكد الربيعة خلال كلمة له أن المؤتمر ينعقد في ظل ظروف صعبة يواجهها العالم جراء جائحة كوفيد ـ 19، وما تسببت فيه من تحديات اقتصادية وصحية وسياسية، يُضاف إلى ذلك ما يواجهه الشعب اليمني من ظروف إنسانية وصحية صعبة، تسببت فيها الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران.

وأشار الربيعة إلى أن السعودية دأبت على ترسيخ مبادئ السلم والتآلف والتعاون بين شعوب ودول العالم، وتقديم الدعم والمساعدات بكل حيادية للاضطلاع بمسؤولياتها تجاه الأزمات الإنسانية.

من جهته أكد وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان بن عبدالله، خلال كلمته أمام المؤتمر على موقف المملكة الثابت في دعم ومساندة اليمن وشعبه الشقيق، معبراً عن تقدير الرياض البالغ لما تقدمه الأمم المتحدة من عمل إنساني عبر وكالاتها العاملة في شتى أنحاء العالم وفي اليمن على وجه الخصوص.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

الحوكمة وإدارة الأزمات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 11 شوال 1441هـ - 03 يونيو 2020م
https://www.aleqt.com/2020/06/03/article_1841506.html

كلمة الاقتصادية|

تتعدد تعريفات الحوكمة حسب مدارسها، وحسب القطاع الذي تعمل فيه، وهي - في المجمل - كل ما من شأنه حماية القرار والموارد، لتحقيق أهداف المنظمة، تلك الأهداف التي وضعها مانحو الأموال. وإذا جاء مصطلح الحوكمة، فإن الشفافية أكثر الموضوعات إثارة فيه، ثم حماية أصحاب المصلحة، ودرء تعارض المصالح. لذا، فإن أصعب مكونات الحوكمة، تلك التي تعمل على تحقيق هذه القضايا الثلاث.

فهذه المفاهيم سهلة ممتنعة، فالشفافية واضحة المعنى، وهي أن ترفع السرية ما أمكن ذلك، وأن يطلع أصحاب المصلحة على جميع المعلومات التي تعينهم على اتخاذ القرار، وأن تكون عملية إعداد هذه المعلومات واضحة ومعلنة، ومع ذلك، فإن تطبيقات هذا المفهوم في الواقع العملي يقابلها كثير من العقبات والإشكاليات التي تبدأ من التردد الشديد حيال رفع السرية، وتصدم بقضايا مثل الأمن والمنافسة. كما أن عملية الإفصاح عن إعداد المعلومات، لم تزل بعيدة المنال، فالأدوات المتوافرة لمثل الإفصاح، لم تزل أقل من المطلوب.

في المقابل، يأتي مفهوم أصحاب المصلحة أكثر صعوبة، فتحديد من تجب حمايتهم مسألة شائكة جدا، حتى الآن لا يوجد تعريف دقيق لهم، ذلك أن كل مؤسسة ومنظمة تتسع لعديد منهم، كما أنهم يختلفون باختلاف القطاع، ففي بعض الجهات يكونون المانحين للأموال، مثل الشركات المساهمة، وفي بعض الأحيان قد يكونون المستخدمين للخدمة، مثل الصحة. وهكذا، فإن الصعوبات التي تواجه تعريف وتحديد أصحاب المصلحة تجعل من الصعب تحقيق وتطوير الأدوات التي تحقق حمايتهم.

وبالمثل، نجد الصعوبات حول موضوع درء تعارض المصالح، فتعريف المصلحة قضية لم تزل شائكة نوعا ما، كما أن الإجراءات التي تتخذ لمنع مثل هذا التعارض تتركز حول تقييد الشخص نفسه. ورغم هذه التحفظات الدائمة على الحوكمة، فإنها حققت قفزات مهمة في أنحاء العالم منذ الانهيارات المالية عام 2002، وما تلا ذلك من إصدار عديد من التشريعات، مثل قانون أوكسلي في الولايات المتحدة. فالمسألة تدور حول الضمانات بأن القرار الذي يتخذ داخل المنشأة ويتخذه مجلس الإدارة، إنما يتم لتحقيق أهداف المنظمة وأصحاب المصلحة، وتحقق كثير من التقدم في هذه الضمانات حتى شملت استقلال أعضاء مجلس الإدارة، واللجان المنبثقة منه كافة.

ومنذ تولي خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان، مقاليد الحكم، وانطلاق رؤية المملكة 2030، وتعيين الأمير محمد بن سلمان وليا للعهد، أصبحت الحوكمة من أهم ركائز العمل الحكومي لدينا، وقد لا يمر شهر دون أن يصدر نظام أو تشريع من أجل ذلك. ولعل آخر تلك التشريعات، ما صدر من مجلس الوزراء بشأن لائحة تعارض المصالح عند تطبيق نظام المشتريات والمنافسات الحكومية، كما أنه من المتوقع أن تصدر أنظمة وقرارات تعزز ذلك الاتجاه، وأيضا ما تم من تعديلات في الهياكل الحكومية وتنسيق هيئة الرقابة والتحقيق مع هيئة مكافحة الفساد لتعزيز الجانب الرقابي وتوحيد الجهود في ذلك.

وأثبتت الأيام التي تلت، صدق هذا التوجه، وتم اكتشاف عديد من حالات الفساد التي تم التعامل معها بصرامة. وهكذا، فإن الحوكمة تعمل في الأوقات الطبيعية على حماية القرار بأنواع شتى، وبالتأكيد فإن الدول والجهات والمؤسسات، التي طورت هذه المفاهيم في الأوقات الطبيعية، ستكون أكثر أمانا في أوقات الأزمات، والجهات التي تراخت في الأوقات العادية، ستكون عرضة للقرارات السيئة في أوقات الأزمات.

ذلك أن إدارة الأزمات تتطلب التخلي عن كثير من الإجراءات الرقابية، خاصة تلك المزدوجة منها، وذلك لتقليص فجوة الوقت بين صدور القرار والتنفيذ، وقد يجد عديد من القرارات السيئة طريقه إلى التنفيذ مع طلبات السرعة في التنفيذ. فإذا لم يسبق الأزمة تنظيم فاعل لآليات اختيار أعضاء مجالس الإدارات، أو لم يكن تشكيل المجالس متناسبا مع القواعد العامة للحوكمة وأعداد المستقلين، ولم يتم بناء اللجان المنبثقة من المجالس، كما لم تكن هناك دراسة شاملة وسجلات كافية

للمخاطر ومراقبتها، إذا لم يتحقق كل ذلك في الأوقات التي تسبق الأزمة، فإنه من المستحيل - تقريبا - أن يتم تنفيذه في أوقات الأزمات، وبالتالي فإن احتمالات تعرض المنظمات لمخاطر القرار الخاطئ ستكون مرتفعة جدا، واحتمالات إساءة استخدام الأصول كبيرة جدا، وقد تتفاقم الأزمات ويصعب حلها، وتنهار المؤسسات بسبب ذلك الإهمال السابق في بناء قواعد الحوكمة.

في المقابل، فإن اكتمال بنية الحوكمة قبل الأزمة كفيل بحمايتها من الأزمة وتبعاتها. فالحوكمة تقتضي بناء سجل واضح للمخاطر المتوقعة، وبناء إجراءات معتمدة لمواجهتها، فإذا جاء وقت الأزمة، تصبح متوقعة وهناك قرارات ونماذج للقرار جاهزة للعمل لحماية الأصول من الاستخدام السيئ، ومن التهور في القرارات، وأن تظل حماية أصحاب المصلحة موجودة.

وبقي دور المواطن والمقيم

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 11 شوال 1441هـ - 03 يونيو 2020م
http://www.alriyadh.com/1824261

محمد الوعيل

» أزعم أننا فرحون بالعودة التدريجية لحياتنا الطبيعية بعد طول ترقب وصبر وانتظار.. ولكن علينا أن نعيَ جميعاً قيمة المشاركة في المسؤولية، ونتجاوز أنانية التفكير في ذواتنا فقط، ونوسع المشاركة في الوعي المجتمعي الذي يشمل جميع الفئات والشرائح..

جاءت الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها المملكة في مواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19)، وإمكانية تغيير أوقات منع التجول الجزئي وعودة بعض النشاطات، مع الالتزام بالإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية، لتدشن مرحلة جديدة من مراحل "التعايش" مع الفيروس القاتل، دون تجاهل أو استهتار، ولتؤكد مرة أخرى أن القيادة الواعية هي من تقود المواجهة الشرسة بحزم وحرص، وفي نفس الوقت تؤمن الضروريات اللازمة للوقاية والحماية، مع فتح الأبواب تدريجياً لممارسة الحد الأدنى من الحياة الطبيعية.

كثير من دول العالم، بدأت ذات المنحى المتوجس، خاصة وأن لا أحد ينكر تأثر مسارات الحياة المختلفة بتوابع المواجهة، وتحديداً ما يتعلق باقتصادات الدول -ومن ثم الأفراد- وأيضاً نمط المعيشة تحت الحجر المنزلي أو الحظر سواء كان كاملاً أو جزئياً.

لا أنكر أن مفهوم الحياة الطبيعية قد تلقى ضربة قوية هزت الكثير مما كنا نعتقد أنه من الثوابت التقليدية، مثل التجمعات العامة أو العائلية، وممارسة الشعائر الدينية وأيضاً قضاء المصالح العامة حكومياً أو أهلياً، ومع ذلك أعتقد أن هذا المفهوم ستطرأ عليه حزمة من التغييرات الضرورية في السلوك أو التصرف، وحتى منهج التفكير ذاته وبشكل عميق، يجعلنا نتعاطى مع هذه المتغيرات بعقلية متجددة، نأمل أن تنجح في إنهاء سلسلة طويلة من الممارسات السلبية سواء على المستوى الشخصي أو المستوى المجتمعي، وبشكل ربما يتعامل بنظرة مختلفة وواعية مع كثير من العادات والتقاليد التي ظلت لقرون من المسلمات أو الخطوط الحمراء التي لا ينبغي تجاوزها!

بدءًا من تغيير أوقات السماح بالتجول والسماح بالتنقل بين المناطق والمدن بالسيارة الخاصة خلال هذه الأوقات، وأيضاً فتح بعض الأنشطة الاقتصادية والتجارية وممارستها لأعمالها، في مجالات محلات تجارة الجملة والتجزئة والمراكز التجارية (المولات) ورفع تعليق الرحلات الجوية الداخلية، وكذلك السماح بإقامة صلاة الجمعة والجماعة لجميع الفروض في مساجد المملكة، ما عدا مساجد مكة المكرمة، وغيرها من القرارات المهمة، إلا أن الإجراء الأهم -من وجهة نظري- كان قرار العودة لأوضاع الحياة الطبيعية في جميع المدن والمناطق -عدا مكة المكرمة- إلى ما قبل فترة إجراءات منع التجول اعتباراً من الأحد 29 شوال (21 يونيو) مع استمرار الالتزام التام بالتعليمات الصحية الوقائية والتباعد الاجتماعي، والحرص على المحافظة على حماية الفئات الأعلى خطراً من الإصابة بخاصة كبار السن والمصابين

بأمراض مزمنة وأمراض تنفسية.. يبقى القرار الأشجع والذي يثير التفاؤل وينشر الطمأنينة بقرب السيطرة على الجائحة التي حيرت العالم بأسره.
من هذه النقطة الأخيرة، أستطيع كمواطن سعودي، أزعم أننا فرحون بالعودة التدريجية لحياتنا الطبيعية.. بعد طول ترقب وصبر وانتظار.. ولكن علينا -دون أدنى شك أو تردد- أن نعي جميعاً قيمة المشاركة في المسؤولية، ونتجاوز أنانية التفكير في ذواتنا فقط ونوسع المشاركة في الوعي المجتمعي الذي يشمل جميع الفئات والشرائح، ونرسخ ثقافة التباعد الاجتماعي خلال هذه الفترة لنخرج من عنق الزجاجة المأساوي ونؤسس لثقافة اجتماعية جديدة ومنضبطة، خاصة وأننا في الأشهر الأخيرة اكتسب أغلبنا نوعاً مميزاً من الثقافة الصحية التي كنا نتجاهلها في كثير من الأحيان، ويجب أن نستمر على ذات المنوال بكل الحرص والوعي، إن لم يكن أكثر.
نحن أمام دولة قامت بواجبها بجميع مؤسساتها.. وأمام قيادة سخرت كل جهدها لضمان صحة مواطن ومقيم بذات القدر من التعامل المتساوي والمحترم الذي لا يفرق بين جنسية أو دين أو عرق، وقدمت النموذج الأمثل للعالم في رعايته وحماية أمنه الصحي. والآن يأتي الدور علينا كمواطنين لاستغلال الفرصة والاعتماد على النفس بالتماشي مع الإجراءات المفروضة.. ونحن على قدرها.

كاريكاتير

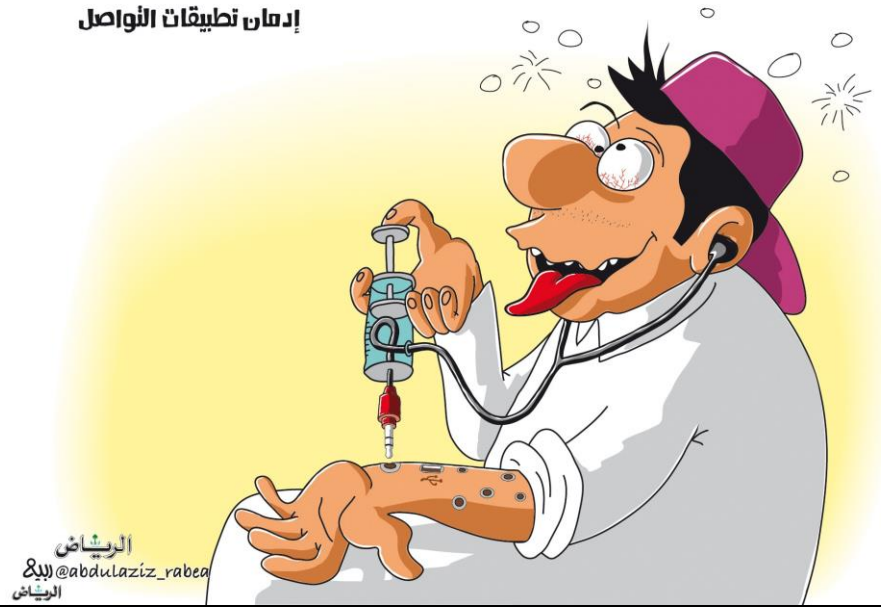

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 03 شوال - 03 يونيو 2020م

http://www.alriyadh.com/1824295

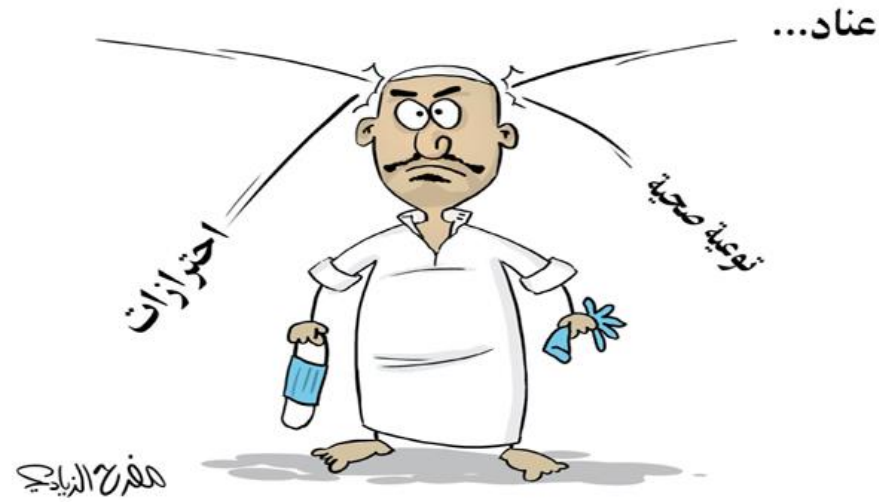

Error!

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 11 شوال 1441هـ - 03 يونيو 2020م

https://www.al-jazirah.com/2020/20200531/cr1.htm